

العلاقة بين الحاكم والمحكوم

1-تعريف الحاكم و المحكوم:

- **الحاكم** : وهو ممثل الشعب في مختلف السلطات والمجالس مثل رئيس الجمهورية ونواب المجالس الشعبية البلدية والولائية والوطنية
- **المحكوم** : ويقصد به الشعب.

2-نظام الحكم في الجزائر :

هو نظام جمهوري ديمقراطي شعبي قائم على التعددية الحزبية واحترام الحريات الأساسية للمواطن ، السيادة فيه تعود للشعب يمارسها عن طريق انتخاب ممثليه في المجالس المنتخبة.

3-المشاركة الشعبية في تسيير مؤسسات الدولة :

إن المجالس المنتخبة المختلفة تسهر على تقديم الخدمات اللازمة للمواطنين ، فمثلا المجالس الشعبية البلدية تقدم دعمها في المجالات التالية:

1. -توفير الخدمات الإدارية.
2. -ضمان امن المواطنين.
3. -حفظ الصحة ونظافة المحيط.
4. -تنمية الرياضة على مستوى البلدية.
5. -صيانة شبكة الطرق وتسهيل الحصول على سكن.

4-العلاقة بين الحاكم والمحكوم في النظام الديمقراطي :

تبنى العلاقة بين الحاكم والمحكوم على الثقة حيث **يقوم المحكوم (الشعب)**

باختيار ممثليه الحكام عن طرق الانتخابات حيث يضع ثقته في بعض المترشحين الذين يختارهم ويراهم الأصلح، ويدلي برأيه في القضايا المصيرية عن طريق الاستفتاء، واحترام قوانين الجمهورية **أما الحاكم** : يقوم بعملية التكفل بمطالب المواطنين، وضمان حقوقهم وتجسيدها مما يؤمن لهم التعليم والرعاية الصحية والسكن والأمن والعمل والتكفل بحقوق الطفولة عبر المؤسسات التالية:

- المجالس الشعبية البلدية** : تقدم الخدمات اللازمة لمواطني البلدية كتسهيل الحصول على السكن، والتزويد بالمياه الصالحة للشرب، وتوفير وصيانة الطرق، ونظافة المحيط، وتقديم الخدمات الإدارية.
- المجالس الشعبية الولائية** : تسهر على معالجة كل شؤون الولاية ، وحماية تراث الولاية الثقافي والسياحي، وتوفير الشغل.
- المجلس الشعبي الوطني** : يسن القوانين المتعلقة بالحقوق والواجبات، ومناقشتها بما يخدم حاجات المواطنين.
- رئيس الجمهورية** : يقوم بتجسيد وحدة الأمة والراعي لمصالحها.

5-الممارسة الفعلية للحقوق :

يوفر الحاكم للمواطنين عبر مؤسسات الدولة مختلف الحاجيات والخدمات ويضمن لهم الحقوق والحريات ومنها:

- ضمان تعميم التعليم ومجانيته
- توفير فرص العمل والسكن والخدمة الصحية
- التكفل بحقوق الطفولة
- حرية الرأي والتعبير

-الحماية الاجتماعية
*وبالمقابل على المحكوم ان يؤدي واجباته بإخلاص تجاه الدولة ويحمي ويصون استقلالها وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع اجهزتها. وعندما تكون العلاقة بين الحاكم والمحكوم مبنية على الثقة يصبح الوطن أكثر تماسكا.

الإدماج الجزئي

يرى طرفا من الناس لا جدوى من الانتخابات في حين يدافع الطرف الآخر على سهر الحكام على خدمة المواطنين وضمان حقوقهم.
التعليمة: اعتمادا على مكتسباتك القبلية، ومن واقعك المعاش (بلديتك) بين رأيك.

الحل

اختارت الجزائر النظام الجمهوري الديمقراطي بعد استرجاعها لسيادتها حيث تشهد قيام الشعب بانتخاب ممثليه على كافة المستويات بدءا من البلدية إلى المستوى الوطني، ويسعى الحكام جاهدين للفوز بثقة الناخبين الذين يأملون في تلبية مطالبهم المتعددة.
فعلى سبيل المثال حرص نواب المجلس الشعبي لبلديتي على توفير النقل المدرسي لنا حيث يجنبنا التأخر عن الدراسة، والمياه الصالحة للشرب، والإنارة العمومية، فضلا عن المكتبة البلدية، وعمليات التلقيح الدورية، واستفاد الكثير من المواطنين من عمليات الدعم لبناء السكنات، وتقوم مصالح البلدية بتنظيف المحيط يوميا، وصيانة الطرقات وتوزيع قفة رمضان ومنحهم الوثائق الإدارية والمصادقة عليها بعملية سلسة. لذلك عند بلوغي سن الانتخاب سأشارك في الانتخابات قصد ضمانتي لحقوقي محملا الحكام مسؤولية القيام بدورهم.